A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/CONF.164/17
16 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال
نيويورك، ١٤-٣١ آذار/مارس ١٩٩٤

بيان أدلى به رئيس المؤتمر في افتتاح الدورة الثالثة المعقودة في ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٤

أرحب بكم في الدورة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وكما أقررنا جميعا في الدورة السابقة، يتعين القيام بأعمال كثيرة إذا كان لنا أن نفي بولاية المؤتمر في حدود الوقت المقرر له. ولقد حققنا تقدما لا بأس به في الدورة الثانية وآمل أن يتسنى مواصلة هذا الزخم في هذه الدورة.

وخلال الدورة الثانية، قدمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) استعراضا شاملا لحالة الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والأرصدة السمكية المتداخلة المناطق في العالم. وجاء في هذا الاستعراض أن كثيرا من تلك الأرصدة السمكية قد تعرض بالفعل للاستغلال المُسرِفْ وأن عددا كبيرا منها قد اضمحلت كمياته أو نَفَدَتْ، مما يوضح طبيعة أنشطة الصيد الحالية التي لا يمكن الاستمرار فيها.

إن تجديد الأرصدة السمكية التي أسرِف في استغلالها لن يتحقق في فترة زمنية قصيرة. وذلك لأنها مهمة عسيرة وتنطوي بالضرورة على مشاق، وخاصة بالنسبة لصيادي الأسماك الذين يعملون في مجال استغلال تلك الأرصدة، ولا مفر من أن يواجهوا قيودا على أنشطتهم المتعلقة بالصيد. أما فيما يتعلق بالأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والأرصدة السمكية المتداخلة المناطق التي لا تتعرض لهذا القدر من الاستغلال المسرف، فمن الحتمي تماما أن تتخذ الإدارة في أقرب فرصة ممكنة خطوات لمنع الاجتناء المفرط. فمن الأيسر كثيرا منع حدوث أزمة في مصائد الأسماك من التعامل مع الأزمة بعد حدوثها.

واستنادا الى المعلومات المتاحة، لم تزل خطورة حالة مصائد الأسماك الدولية المتعلقة بالأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والأرصدة السمكية المتداخلة المناطق على حالها لم تتغير منذ اجتماعنا الأخير.

بل لقد جدت مؤخرا تقارير عن استمرار انهيار مصائد الأسماك في بعض أنحاء العالم وعن النتائج الاجتماعية - الاقتصادية الفادحة بالنسبة لمجتمعات الصيد. لذا، نحن بحاجة الى العمل البناء والكفء لكي نجد الحلول الفعالة التي تكفل لنا الاستخدام الطويل الأمد والمستدام لجميع الأرصدة السمكية. على أن هذه الحلول لا بد أن تكون في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٢ بشأن قانون البحار. وجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية سيبدأ نفاذها في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بعد أن حصلت فعلا على التصديقات أو الانضمامات الـ ٦٠ اللازمة لسريانها.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأبلغكم ببعض التطورات الأخرى التي وقعت منذ اجتماعنا الأخير والتي لها علاقة وثيقة بعملنا. فأولا، اعتمد مؤتمر الفاو المعقود في روما، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، اتفاق تشجيع امتثال سفن الصيد في أعالي البحار للتدابير الدولية في الحفظ والإدارة. وسيبدأ نفاذ هذا الاتفاق لدى تلقي المدير العام للفاو صك القبول الخامس والعشرين. وثانيا، عقدت الفاو، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بمقر لجنة أسماك التونة المدارية للدول الأمريكية في لاجولا، كاليفورنيا، مشاورة خاصة بشأن دور وكالات مصائد الأسماك الإقليمية بالنسبة لإحصاءات مصائد أسماك أعالي البحار. ويذكر المندوبون أن الفاو أخطرتنا في دورتنا الأخيرة بانتوائها عقد ذلك الاجتماع. وكان محور اهتمام الاجتماع هو المرفق ١ للنص التفاوضي المعروض على هذا المؤتمر (A/CONF.164/13 المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣). ويمكنكم الاطلاع على تقرير عن هذه المشاورة الخاصة في الوثيقة A/CONF.164/INF/10. وثالثا، بدأت الفاو العمل في وضع مبادئ عامة لمدونة قواعد سلوك دولية عن الصيد المتسم بالإحساس بالمسؤولية ، عملا بإعلان كانكون عن الصيد المتسم بالمسؤولية.

ولقد دعيت لحضور مشاورة لاجولا الخاصة واجتماع فريق الخبراء العامل غير الرسمي، المعني بوضع مدونة قواعد السلوك في روما، بصفتي رئيس هذا المؤتمر. وأشعر بالامتنان للفاو على دعوتي لحضور هذه الاجتماعات.

في البيان الختامي الذي ألقيته في الدورة الثانية للمؤتمر في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣، حثثت المؤتمر على بذل جهود ملموسة للتوصل الى اتفاق بشأن المسائل العديدة التي يتضمنها النص التفاوضي. كما أعرب عن أملي في أن يتسنى لنا، بانتهاء الدورة الثالثة، أن نصل الى مرحلة في المفاوضات تمكننا من إصدار نص منقح يعكس اتفاقا كبيرا، إن لم يكن كاملا، على جميع المسائل. فإن أمكن ذلك، أتيحت للدول الفرصة للنظر في النص المنقح والاستعداد للدورة الختامية في الصيف عندما يتم اعتماد النص. ولذلك ينبغي أن يعكس برنامج عملنا لهذه الدورة هذا الهدف.

وبناء على ذلك، بعد أن أجريت مشاورات مع أعضاء المكتب، أود أن أقترح عليكم برنامج العمل التالي للنظر فيه. ويحـُسن بالمؤتمر أن يبدأ بالنظر في النص التفاوضي كما ورد في الوثيقة A/CONF.164/13 المؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وينبغي لنا عند قيامنا بذلك أن (أ) نستمع أولا الى أي تعليقات عامة تود الوفود الإدلاء بها في شأن المسائل التي يتضمنها النص، (ب) ثم الانتقال في الدورة غير الرسمية الى النظر في النص فرعا فرعا. وأثناء هذه العملية، خليق بنا أن نحدد بعض المجالات الرئيسية التي تتطلب المزيد من المفاوضات. وينبغي أن يكون هدفنا الانتهاء من هذه العملية بنهاية الاسبوع الأول.

وفي الأسبوع الثاني، على المؤتمر أن يركز على المسائل المعلقة الرئيسية، بغية حلها. فإذا ما تم إحراز تقدم كاف، كان في مستطاعنا إصدار نص منقح بنهاية الأسبوع الثاني أو بداية الأسبوع الثالث. بعد ذلك يمكننا أن ننظر في النص المنقح خلال الأيام الباقية من الأسبوع الثالث.

وكما تم الاتفاق عليه في الدورة الأخيرة، سيكون لدينا أثناء هذه الدورة، فريقان عاملان تقنيان باب العضوية فيهما مفتوح. وسوف يتناول هذان الفريقان تطبيق النهج الاحترازية والنقاط المرجعية على إدارة مصائد الأسماك، على الترتيب. ولعلكم تذكرون أن المؤتمر طلب من الفاو إعداد ورقة معلومات عن هذه المسائل. وهذه الاسهامات واردة في الوثيقتين A/CONF.164/INF/8 و A/CONF.164/INF/9. وأود أن أتوجه بالشكر للفاو على استجابتها السريعة في توفير هذه الورقات التي، على حد علمي، قد أتيحت للأمانة العامة في أواخر كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي.

وسوف يجتمع الفريقان العاملان التقنيان، حسبما اتفقنا عليه في نهاية الدورة الفائتة، في آن واحد مع هيئة المؤتمر بكامل أعضائها. وكما أعلن بالفعل، سيجتمع الفريق العامل المعني بتطبيق النهج الاحترازية على إدارة مصائد الأسماك في الفترة من ١٦ الى ١٨ آذار/مارس، وسيجتمع الفريق العامل المعني بالنقاط المرجعية لمصائد الأسماك في الفترة من ٢١ الى ٢٣ آذار/ مارس. واستنادا الى ورقتي المعلومات وغيرهما من المعلومات ذات الصلة، سيقوم الفريقان العاملان باستعراض ما يتصل بالموضوع من فروع النص التفاوضي ويقدمان، حسب الاقتضاء، نصا منقحا الى هيئة المؤتمر المكتملة لكي تنظر فيه. وسوف يركز الفريقان العاملان على الأساليب العملية لتناول المسألتين في سياق إدارة مصائد الأسماك.

وفي بداية الأسبوع الثاني، بعد استعراض النص التفاوضي فرعا فرعا، يـُعتزم طرح مسألة شكل الوثيقة التي تصدر عن المؤتمر للمناقشة. وسوف يسبق هذا ما أشرت إليه أعلاه من النظر في المسائل الرئيسية.

وتيسيرا للتقدم في أعمالنا، أود أن أشجع الدول على اجراء المناسب من المشاورات بغية المساعدة على حل المسائل التي توجد بشأنها خلافات. قد تكون هذه المشاورات ثنائية أو على شكل مجموعات صغيرة من الدول المهتمة، أو على أي شكل آخر يسهم في النهوض بأعمالنا. على أنه لا ينبغي أن تعرقل هذه المشاورات برنامج عملنا المقرر. ومن جهتي، سأعقد أنا أيضا المناسب من المشاورات. وتوخيا للشفافية، ستعلن نتائج هذه المشاورات على جميع الوفود في الجلسات العامة للمؤتمر.

وتلخيصا لما تقدم، فإن تنظيم الأعمال المقترح لهذه الدورة هو كالآتي:

(١) أن يبدأ المؤتمر بالاستماع الى الملاحظات العامة على النص التفاوضي. يلي هذا دراسة للنص فرعا فرعا. وتحقيقا لهذا الغرض سيجتمع المؤتمر بكامل هيئته كفريق عامل. وينبغي لنا أن نهدف الى الفراغ من هذه العملية بنهاية الأسبوع الأول؛

(٢) لدى الفراغ من دراسة النص فرعا فرعا، سيناقش المؤتمر عندئذ مسألة شكل الوثيقة الصادرة عن المؤتمر؛

(٣) بعد ذلك سيتناول المؤتمر بعض المسائل الرئيسية التي تتطلب المزيد من التفاوض؛

(٤) تبعا لما يتم إحرازه من تقدم، ينبغي لنا أن نهدف الى إصدار نص مُنقح مع بداية الأسبوع الثالث؛

(٥) فإذا نجحنا بالفعل في إصدار نص منقح في الأسبوع الثالث. على المؤتمر أن ينتقل الى النظر في النص المنقح طوال الفترة المتبقية من الدورة ؛

(٦) سيجتمع الفريقان العاملان التقنيان في آن واحد مع المؤتمر بكامل هيئته في الفترة من ١٦ الى ١٨ آذار/ مارس، والفترة من ٢١ الى ٢٣ آذار/مارس، على التوالي.

وكالمعتاد، فإن برنامج العمل هذا هو بمثابة دليل لأعمال هذه الدورة، وينبغي أن يُطبق بمرونة ليتسنى لنا مواجهة الظروف المتغيرة خلال الدورة. وآمل أن توافقوا على هذا الاقتراح، واضعين في الاعتبار أن الوقت المتاح لنا محدود. وفي هذا الصدد، شجعني كثيرا العزم القوي الذي أبدته الوفود في الدورة السابقة على التماس حلول عاجلة ودائمة للمشاكل التي تواجه الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

- - - - -